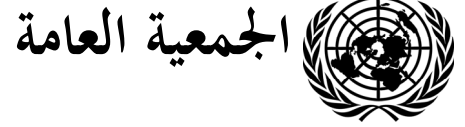


Distr.: Limited
4 December 2013
Arabic
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الأول (المعني بالمنشآت الصغرى
والصغيرة والمتوسطة)
الدورة الثانية والعشرون
نيويورك، ١٠-١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤

مجموعة مختارة من أنشطة المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية
الرامية إلى تعزيز المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مذكّرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	أولاً- الخلفية
٢	٦-٤	ثانياً- السياق الأوسع ضمن منظومة الأمم المتحدة
٥	١١-٧	ثالثاً- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة: بعض الحقائق والأرقام
٩	٤٢-١٢	رابعاً- مبادرات المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية
٩	٢٢-١٢	ألف- المنظمات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية
١٤	٤٢-٢٣	باء- المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية
٢٥	٤٤-٤٣	خامساً- الخاتمة



أولاً - الخلفية

- ١ - اتفقت اللجنة، في دورتها السادسة والأربعين المنعقدة عام ٢٠١٣، على أن تُضاف إلى برنامج عملها الأعمال المتعلقة بالقانون التجاري الدولي والتي ترمي إلى التخفيف من العقبات القانونية التي تواجهها المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة خلال دورة حياتها، ولا سيما في الاقتصادات النامية.
- ٢ - واتفقت اللجنة أيضاً على ضرورة استهلال تلك الأعمال بالتركيز على المسائل القانونية التي تكتنف إجراءات التأسيس المبسطة، وعلى أن تضطلع الأمانة بإعداد الوثائق اللازمة لمساعدة الفريق العامل. واتفق على أن تشمل هذه الوثائق التحضيرية مسائل منها معلومات بشأن مدى تكامل عمل اللجنة في مجال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع عمل المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى التي تضطلع بولايات في هذا الميدان، ضمن إطار الأمم المتحدة وخارجه.
- ٣ - وقد أعدت هذه المذكرة لتوفّر تلك المعلومات بشأن المبادرات الدولية استجابةً لطلب اللجنة. وتجمع المذكرة بين النتائج التي خلصت إليها الندوتان اللتان عقدتهما الأونسيترال في عامي ٢٠١١ و٢٠١٣^(١) وكذا الاستنتاجات الواردة في مذكرات الأمانة المقدّمة للجنة في دورتيها الثالثة والأربعين (٢٠١٠)^(٢) والخامسة والأربعين (٢٠١٢)^(٣).

ثانياً - السياق الأوسع ضمن منظومة الأمم المتحدة

- ٤ - يمكن أن يوضع العمل المرتقب في مجال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في سياق التنمية المستدامة وإتاحة التمويل للجميع. ويبدو أنّ الولاية المسندة إلى الفريق العامل الأول متسقة مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، من حيث تشديدها على أهمية القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين والتنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والتوزيع العادل. وقد أعرب في تلك

(١) انظر الوثيقتين A/CN.9/727 وA/CN.9/780 على التوالي. والعروض الإيضاحية التي قدّمت في هاتين الندوتين

متاحة على موقع الأونسيترال على شبكة الإنترنت، على الرابطين التاليين:

www.uncitral.org/uncitral/en/commission/colloquia/microfinance-2011.html

و www.uncitral.org/uncitral/en/commission/colloquia/microfinance-2013.html

(٢) انظر الوثيقة A/CN.9/698.

(٣) انظر الوثيقة A/CN.9/756.

الوثيقة، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة،^(٤) عن رؤية والتزام سياسي من شأنهما الإسهام في التحضير لخطّة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي إطار الجهود التي تُبذل في الوقت الراهن على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها^(٥) لوضع هذه الخطّة، فإنّ صنّاع القرار السياسي العالمي يدرسون، من بين جملة أمور، الدور الذي يمكن أن يؤديه في دعم التنمية الشاملة للجميع تعزيزاً التمويل البالغ الصغر والتمويل المتاح للجميع، والتعاونيات المالية، والتعاونيات التجارية، وغير ذلك من الوسائل مثل استخدام تحويلات المغتربين على نحو أكثر فعالية، والأشكال المختلفة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٥- وكمساهمة في هذا النقاش، بيّن التقرير الصادر حديثاً عن فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(٦) بوضوح أنّ الأعمال التجارية تحتاج إلى إطار تنظيمي بسيط يجعل من إنشاء الأعمال التجارية وتشغيلها وإغلاقها أمراً سهلاً، ولا سيما فيما يخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة "المقيّدة" ... بسبب بعض اللوائح التنظيمية المعقّدة بدون أي داعٍ، مما قد يتسبّب أيضاً في إحداث الفساد^(٧). ومن ثم فإنّ الإصلاح الذي يأتي بلوائح تنظيمية ذكية تتمتع بالاستقرار وتُطبّق بشفافية أمرٌ لازم. ومما يمكن الإشارة إليه، في سياق تمكين الجميع من اكتساب الصفة القانونية، أنّ التقرير يشدّد على الأهمية المحورية للتسجيل القانوني، حيث يوجد في الوقت الراهن مليارات من الأشخاص الطبيعيين المحرومين منه، للحيلولة دون الحرمان من الحقوق الاقتصادية والمدنية.

(4) انظر القرار A/RES/66/288، "المستقبل الذي نصبو إليه"، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعروف أيضاً باسم مؤتمر ريو+٢٠، في البرازيل من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ إحياءً للذكرى العشرين لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، في ريو دي جانيرو، والذكرى العاشرة لانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ. ولمزيد من المعلومات، انظر الرابط: www.uncsd2012.org/about.

(5) أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، ضمن عدد من المبادرات الأخرى، فريق عمل منظومة الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لدعم ما يجري من تحضيرات للخطة على نطاق المنظومة بأكملها. ويضم الفريق ما يزيد على ٦٠ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية. وقد اقترح فريق العمل، في أول تقاريره المرفوعة إلى الأمين العام، أربعة أبعاد رئيسية لهيكل الخطة: (١) التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع، و(٢) التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، و(٣) الاستدامة البيئية، و(٤) السلام والأمن. ولمزيد من المعلومات، انظر الرابط: www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/index.shtml.

(6) تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شراكة عالمية جديدة: احتتات الفقر وتحويل الاقتصادات من خلال التنمية المستدامة، ٢٠١٣، متاح على الرابط: www.un.org/ar/sg/HLPReport_Arabic.pdf. وقد أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة الفريق في عام ٢٠١٢ ليقدم توصياته للأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

(7) المرجع نفسه، الصفحة ٩.

ويدعو هذا الأمر إلى الأخذ باعتبار مشابه فيما يخص الولاية المسندة إلى الفريق العامل الأول، والتي تناول التصدي لاتفتار العديد من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى الشخصية القانونية النظامية، مما يجد من قدرتها على تحقيق الاستفادة الكاملة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية كما ينتقص من قدرة الدول على تطبيق التدابير الملائمة فيما يخص الشفافية وغيرها.

٦- وتدرج سيادة القانون في صلب الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة، والصلة بينها وبين التنمية المستدامة مسلّمٌ بها رسمياً في إعلان سيادة القانون الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.^(٨) وقد أكد كلٌّ من هذا الإعلان والمناسبة الاستثنائية الرفيعة المستوى^(٩) التي عقدتها الجمعية العامة لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية أهمية سيادة القانون في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد سلّطت المناقشات التي دارت في ندوة الأونسيترال المنعقدة في عام ٢٠١٣ وفي الدورة السادسة والأربعين للأونسيترال في عام ٢٠١٣ الضوء على الكيفية التي يمكن بها لعمل اللجنة على وضع نموذج قانوني مبسّط للمنشآت الصغرى والمتوسطة وعلى إيجاد بيئة قانونية مواتية لتلك المنشآت أن يسهم في تعزيز سيادة القانون على المستوى القطري.^(١٠) وفي ضوء المناقشات التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يمكن في الوقت الراهن توقُّع أن تصبح نتائج هذا العمل، إلى جانب مساهمات الأونسيترال بصفة عامة، مكوناً أساسياً في المشاريع المستقبلية لتنفيذ الخطة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

(8) انظر الفقرتين ٧ و ٨ من قرار الجمعية العامة A/RES/67/1.

(9) عقدت الجمعية العامة المناسبة الاستثنائية الرفيعة المستوى لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. والنتائج التي خلصت إليها هذه المناسبة موثقة ومؤكّدة في قرار الجمعية العامة A/RES/68/6. انظر الفقرتين ١٣ و ١٩ من القرار فيما يتعلق بالصلة بين سيادة القانون والتنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ولا سيما الجمل الثلاث الأخيرة من الفقرة ١٩، ونصّها كما يلي: "ونسلم بالتداخل الصميم بين القضاء على الفقر وبين تعزيز التنمية المستدامة، ونشدّد على الحاجة إلى وضع نهج متسق يوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ويقتضي هذا النهج المتسق العمل من أجل وضع إطار وحيد ومجموعة من الأهداف، تصطبغ بالطابع العالمي وتسري على جميع البلدان، في ظل مراعاة تباين الظروف الوطنية واحترام السياسات والأولويات الوطنية. وينبغي أن يشجّع ذلك النهج أيضاً على تحقيق السلام والأمن، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للكافة."

(10) انظر الفقرة ١٣ من الوثيقة A/CN.9/780، والفقرة ٣١٩ من الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والستون، الملحق رقم ١٧ (A/68/17).

ثالثاً- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة: بعض الحقائق والأرقام

٧- أفادت الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية،^(١١) مستشهدةً بدراسة أجرتها مؤسسة التمويل الدولية، بأنَّ إجمالي عدد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم يُقدَّر بين ٤٢٠ مليوناً و٥١٠ ملايين، منها ٣٦٠ إلى ٤٤٠ مليوناً في الأسواق الناشئة. ومن بين هذه المنشآت، هناك ٣٦ إلى ٤٤ مليون منشأة صغيرة ومتوسطة نظامية على مستوى العالم (نحو ٩ في المائة من إجمالي عدد المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة)، منها ٢٥ إلى ٣٠ مليوناً في الأسواق الناشئة.^(١٢) وبالإضافة إلى ذلك، فإنَّ المنشآت الصغيرة والمتوسطة (النظامية وغير النظامية) تشكِّل نسبة ٧٢ في المائة من إجمالي العمالة و٦٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدِّمة النمو، و٤٧ في المائة من العمالة و٦٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض. وتوفِّر المنشآت الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية ٤٨ في المائة من إجمالي فرص العمل في بلدان الأسواق الناشئة، و٢٥ في المائة من إجمالي فرص العمل في البلدان المتقدِّمة النمو، فيما لا تشكِّل إلاَّ ٣٧ في المائة و١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الأسواق، على التوالي.^(١٣)

٨- وفي الاتحاد الأوروبي، تشكِّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ٩٩ في المائة من جميع الأعمال التجارية، وهي توفِّر فرصتين من كل ثلاث فرص عمل في القطاع الخاص، وتسهم بما يزيد عن نصف إجمالي القيمة المضافة التي تولدها الأعمال التجارية في الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، أفاد الاتحاد الأوروبي بأنَّه "من بين كل عشر منشآت صغيرة ومتوسطة هناك تسع هي في واقع الأمر منشآت صغرى يعمل فيها أقل من ١٠ موظفين. ومن ثمَّ فإنَّ الدعائم الأساسية للاقتصاد الأوروبي هي الشركات الصغرى، التي توفِّر كل منها وظيفة

(11) الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية هي الآلية التنفيذية الرئيسية لخطة العمل بشأن شمول الخدمات المالية، وقد أقرَّها قادة مجموعة العشرين في قمة سيول (١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، سيول). وتحدد خطة العمل ستة مجالات لتعزيز شمول الخدمات المالية للأشخاص والأسر المعيشية والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتعزيز تطبيق "مبادئ تعميم الخدمات المالية بوسائل مبتكرة" الصادرة عن مجموعة العشرين. انظر الرابط: www.gpfi.org/.

(12) GPMI, IFC, Small and medium enterprise finance: new findings, trends and G-20 global partnership for financial inclusion progress, 2013, page 12 (بالإنكليزية) على الرابط: www.ifc.org/wps/wcm/connect/16bca60040fa5161b6e3ff25d54dfab3/SME+Finance+report+8_29.pdf?MOD=AJPERES.

(13) IFC Jobs Study: Assessing Private Sector Contributions to Job Creation and Poverty Reduction, 2013, pp. 10-11

لشخصين في المتوسط".^(١٤) وكما هو الحال في الاتحاد الأوروبي، تُشكّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نسبة ٩٩ في المائة من جميع المنشآت في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (رابطة آسيان)، وتُساهم بما بين ٣٠ و ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.^(١٥) وفي منطقة رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، تُمثّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو ٩٠ في المائة من جميع الأعمال التجارية، وتوظّف ما يصل إلى ٦٠ في المائة من القوة العاملة.^(١٦) وفي الجماعة الكاريبية والسوق الكاريبية المشتركة، تسهم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بما يربو على ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتوفّر ٧٠ في المائة من الوظائف،^(١٧) وفي أمريكا اللاتينية، يوفّر ما يزيد على ١٨,٥ مليوناً من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة فرص العمل لنحو ٧٠ في المائة من القوة العاملة الإقليمية ويسهم بنحو ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة.^(١٨) وفي أفريقيا، وفقاً لمصرف التنمية الأفريقي، تسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يربو على ٤٥ في المائة من العمالة و٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.^(١٩)

٩- وبالرغم من الدور الرئيسي الذي تؤديه المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في جميع المناطق، فلا تزال هناك عدّة عوامل تعوق أداؤها وقدرتها على النمو، ولا سيما في الأسواق النامية والناشئة. فالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة تواجه قيوداً في البيئات القانونية والتنظيمية والمالية والثقافية. ولذا فإنّ هذه المجالات هي ما تستهدفه معظم المبادرات التي تضطلع بها المنظمات الدولية، والتي ترمي إلى إيجاد بيئة مواتية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

(14) انظر: European Commission, Enterprise and Industry، على الرابط:

<http://ec.europa/enterprise/policies/facts-figures-analysis>

(15) العرض الإيضاحي المقدّم من P. Manawanitkul والمعنون "Enabling Environment for Microbusiness — ASEAN Experience"، خلال المؤتمر الدولي المشترك المعنون "Enabling Environment for Microbusiness and Creative Economy"، الذي نظّمته الأونسيترال ووزارة العدل في جمهورية كوريا والمعهد الكوري للأبحاث التشريعية، في سيول، يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

(16) انظر: www.apec.org/Groups/SOM-Steering-Committee-on-Economic-and-Technical-Cooperation/Working-Groups/Small-and-Medium-Enterprises.aspx

(17) انظر: www.oas.org/en/media_center/press_release.asp?sCodigo=E-061/12

(18) معلومات متاحة (بالإنكليزية) على الرابط: www.informeavina2008.org/english/develop_case2_SP.shtml

(19) انظر صفحة News and Events على موقع مصرف التنمية الأفريقي، The AfDB SME Program Approval: Boosting Inclusive Growth in Africa, 2013، متاح (بالإنكليزية) على الرابط: www.afdb.org/en/news-and-events/article/the-afdb-sme-program-approval-boosting-inclusive-growth-in-africa-12135/

١٠ - ووفقاً لدراسات البنك الدولي الاستقصائية للمنشآت، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم تعتبر الافتقار إلى إمكانية الحصول على التمويل أحد أكبر العقبات أمام النمو (فلا تتوفر إلا لنسبة قدرها ١٨ في المائة من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في البلدان ذات الدخل المنخفض إمكانية الحصول على الخدمات المالية النظامية).^(٢٠) وقد أشار ما يربو على ٣٦ في المائة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى أن الضوابط التنظيمية المفرطة تشكل عبئاً رئيسياً آخر، ولا سيما في البلدان النامية: فكثيراً ما تفتقر المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ما للشركات الأكبر من قدرة على اجتياز تعقيدات الإجراءات التنظيمية والبيروقراطية.^(٢١) وبالمثل، فإن منظمة العمل الدولية تشدد على إجراءات التسجيل المرهقة (من حيث الوقت والتكلفة) والقدرة على الامتثال للقوانين واللوائح في مجالات عدّة بوصفها من بين التحديات التي تؤثر على أداء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(٢٢) وتلاحظ مؤسسة التمويل الدولية أن "البلدان التي تكون فيها تكاليف دخول السوق وتكاليف تسجيل الملكية أدنى من غيرها، يكون فيها قطاع أكبر من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعة".^(٢٣) وكذلك فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المنخفض تنظر إلى معدلات الضريبة والفساد باعتبارهما عقبتين رئيسيتين أمام النمو. وبالإضافة لهذه العناصر، تشير بحوث حديثة إلى أن فرض حد أدنى على رأس المال وما شابه ذلك من شروط الحد الأدنى فيما يخص حجم المنشأة يعدُّ بدوره من العقبات ذات الصلة. وبالرغم من أن هذه الشروط قد يُقصد بها تحقيق أغراض تتعلق بالسياسة العامة، فإنها فعلياً تستبعد الموردّين الصغار أو غير المنتظمين من الأسواق المعنية.^(٢٤) وجميع هذه العوامل تمثل بعض الأسباب التي كثيراً ما تُساق لعجز المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عن التحول إلى الاقتصاد النظامي.

(20) K. Kushnir, M. L. Mirmulstein and R. Ramalho, Micro, small and medium enterprises around the world: How many are there, and what affects their count?, 2010, World Bank/IFC, page 5 ff

(21) IFC, Scaling-up SME access to financial services in the developing world, 2010, page 15
التقرير تحت قيادة مؤسسة التمويل الدولية بوصفها الجهة الاستشارية الرئيسية للفريق الفرعي المعني بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع لفريق خبراء مجموعة العشرين المعني بتعميم الخدمات المالية. وقد قامت الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية باستكمال العمل الذي بدأه فريق خبراء مجموعة العشرين المعني بتعميم الخدمات المالية ووضع هذا العمل في إطار مؤسسي.

(22) انظر: ILO, The promotion of sustainable enterprises, 2007, page 90

(23) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٢١ أعلاه، الصفحة ١٥.

(24) انظر: R. Adlung, M. Soprana, World Trade Organization, Staff Working Paper, SMEs in Services Trade — A GATS Perspective, 2012, page 14

١١ - ويقتضي موضوع النساء منظمات المشاريع مزيداً من الدراسة، إذ يشكّل نسبة كبيرة جداً في الاقتصاد غير النظامي.^(٢٥) فالنساء يتحكمن في ما يقل عن ٤٠ في المائة من المنشآت الصغرى الرسمية، وما يقل عن ٣٦ في المائة من الشركات الصغيرة، وما يقل عن ٢١ في المائة من الشركات المتوسطة.^(٢٦) وفي كثير من المناطق، تواجه النساء منظمات المشاريع "معوقات أكبر كثيراً مقارنةً بنظرائهن الذكور".^(٢٧) وتكون هذه المعوقات مالية وغير مالية على حد سواء، وتحد كثيراً من نمو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء. وتتفاوت هذه المعوقات من محدودية القدرة على الوصول للتمويل (كأن يقل احتمال حصول النساء على القروض، أو أن تكون شروط الاقتراض أقل مواتية لهن) والبيئة القانونية والتنظيمية (كضعف حقوق الملكية أو ضعف الأهلية القانونية)، إلى الفجوة التعليمية (كإخفاض القدرة على الوصول للتعليم العالي، أو تديني الدراية المالية) والمعوقات المتعلقة بالمعايير الاجتماعية (كوجود قيود على القدرة على التحرك أو على التعامل مع أشخاص من خارج المنزل أو على الأنشطة التي يمكن للنساء الانخراط فيها). وتبيّن دراساتٌ حديثة أن متوسطات معدلات نمو الشركات التي تديرها نساء أعلى كثيراً من تلك المملوكة للذكور، وتُشير إلى أن إضفاء الطابع النظامي يمكن أن يحسّن كثيراً من أداء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء.^(٢٨) ويبدو أن التجربة في الاقتصادات المتقدمة النمو تدعم هذا الرأي. فعلى سبيل المثال، تنمو الأعمال التجارية المملوكة لنساء في الولايات المتحدة بمعدّل يزيد على ضعف معدّل نمو جميع الأعمال التجارية الأخرى، وسوف تكون، وفقاً للتنبؤات البيانية، السبب الرئيسي وراء النمو المستقبلي لفرص العمل في البلد. فمن المتوقع أن توفر النساء منظمات المشاريع، بحلول العام ٢٠١٨، ما بين ٥ و ٥,٥ ملايين فرصة عمل جديدة.^(٢٩)

(25) Donor Committee for Enterprise Development (DCED), Supporting Business Environment Reforms:

Practical Guidance for Development Agencies, Annex: How Business Environment Reform Can

.Promote Formalisation, 2011, page 2

(26) .GPII, IFC, Strengthening Access to Finance for Women-Owned SMEs in Developing Countries, 2011, page 6

(27) المرجع المذكور في الحاشية رقم ١٢ أعلاه، الصفحة ١٢.

(28) أُجريت هذه الدراسات في إندونيسيا وتايلند وفيت نام وماليزيا. المرجع المذكور في الحاشية رقم ١٢ أعلاه، الصفحة ١٤، نقلاً عن: MasterCard Worldwide 2010.

(29) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٢٦ أعلاه، الصفحة ١٢.

رابعاً - مبادرات المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ألف - المنظمات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية

١٢ - تدعم المنظمات الإقليمية والمنظمات الاقتصادية الإقليمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بطرائق عدة. ومع ذلك، يبدو أن الدعم عبر وضع السياسات وتقديم المساعدة التقنية له الغلبة على الدعم عبر صياغة تشريعات شاملة تتناول احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومتطلباتها.

١٣ - فمن بين مختلف المنظمات التي استعرضتها الأمانة، لم يبد أن هناك من يعمل نحو وضع إطار تشريعي من هذا القبيل إلا منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا. ففي عام ٢٠١٠، اعتمدت منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا إصلاح القانون الموحد المتعلق بالقانون التجاري العام وأنشأت نظاماً مبسطاً جزئياً للمنشآت الصغيرة التي يديرها شخص واحد (صاحب المشروع). فإضفاء الصفة النظامية على هذه الأعمال لا يستلزم إلا تقديم إقرار للسجل المعني بالتجارة والممتلكات، مع التزامات محاسبية مبسطة. كما أخذ بقواعد مبسطة فيما يتعلق بالمنشآت الصغرى في المادة ١٣ من القانون الموحد لتنظيم الأنظمة المحاسبية للأعمال التجارية ومواءمتها في الدول الموقعة على معاهدة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، اعتمدت منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا في عام ٢٠١٠ تشريعاً موحداً ينظم إنشاء التعاونيات وتشغيلها ويشمل أحكاماً مخصصة للأشكال المبسطة من التعاونيات. وختاماً، فإن منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا تقوم في الوقت الراهن بتنقيح القانون الموحد بشأن الشركات التجارية وجماعات المصالح الاقتصادية، الذي ينص على قواعد مختلفة لإنشاء أشكال مختلفة من المؤسسات التجارية وتنظيم عملها. وتقرح الأعمال التحضيرية للقانون المنقح تقليل المتطلبات الرأسمالية الدنيا والحد من دور موثق العقود في إنشاء الشركات، وكذلك استحداث أشكال جديدة للشركات.^(٣٠) وبالرغم من أن الإطار التشريعي لا يزال طور الإعداد، فقد لوحظ أن القوانين التي وضعت أو يجري وضعها في منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا تجعل من الأيسر تأسيس شركة معترف بها في جميع دول المنظمة مقارنة بما عليه الحال في سائر المنظمات الإقليمية.^(٣١)

(30) انظر: World Bank, Doing Business dans les États membres de l'OHADA 2012, page 3. ووفقاً لموقع منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا على شبكة الإنترنت، فسوف يُقدّم القانون إلى مجلس الوزراء في دورته المقبلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من أجل اعتماده، انظر الرابط: www.ohada.com/actualite/1946/reunion-specialite-du-comite-des-experts-des-etats-membres-de-l-ohada-dakar-19-24-aout-2013.html.

(31) L. Boy, Les limites du formalisme du droit de l'OHADA à la sécurisation des entreprises, Revue de l'ERSUMA 1, 1 (2012), page 2.

١٤- وقد عمل الاتحاد الأوروبي بصورة حثيثة لإيجاد تعريف مناسب للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة الأوروبية،^(٣٢) وللوقوف على الشروط المناسبة فيما يتعلق بالحجم لإطلاق هذه التسمية على شركة ما. وفي عام ٢٠٠٨، اعتمد الاتحاد الأوروبي "قانون المنشآت الصغيرة"، الذي يُنشئ إطاراً شاملاً للسياسات العامة المتعلقة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء. ويتكون القانون من عشرة مبادئ لتوجيه وضع السياسات العامة وتنفيذها، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على مستوى الدول الأعضاء، من أجل إيجاد ميدان منافسة تحظى فيه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بفرص متكافئة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وتحسين البيئة الإدارية والقانونية بحيث تتيح لهذه المنشآت إطلاق العنان لكامل قدراتها على خلق فرص العمل وتحقيق النمو.^(٣٣) وحتى يمكن رصد أداء الدول الأعضاء في تنفيذ القانون وتقييم هذا الأداء، استُحدث تقرير استعراض أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي عام ٢٠١١، ولمعالجة الأزمة الاقتصادية، أعلنت المفوضية الأوروبية أنها ستسعى، حيثما كان ذلك ممكناً، لاستثناء المنشآت الصغرى من تشريعات الاتحاد الأوروبي، أو لوضع نظم خاصة بهذه المنشآت، وذلك لتقليل الأعباء التنظيمية عليها إلى حدودها الدنيا. كما أعلنت المفوضية أيضاً عن عزمها ضمان الأخذ بمدخلات من المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عند صياغة مبادرات أوروبية جديدة.^(٣٤) وفي منتصف عام ٢٠١٣، أطلقت المفوضية جولة مشاورات على مستوى الاتحاد الأوروبي بأكمله بشأن الشركات التي يتولاها شخص واحد، للحصول على معلومات حول ما إذا كان من شأن مواءمة القوانين الوطنية على هذا الصعيد أن يهيئ للشركات، ولا سيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة، قواعد بسيطة ومتجانسة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي يمكن أن يخفف من الأعباء الإدارية والتكاليف التي تواجهها في الوقت الراهن. وسوف يكون للردود التي يُحصل عليها من جولة المشاورات دور رئيسي في تقييم مدى الحاجة إلى صك جديد، وتقييم التأثير المحتمل لهذا الصك.^(٣٥)

(32) انظر المادة ٢ بمرفق التوصية CE/2003/361، والتي تُعرّف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بموجبها على أنها المنشآت التي تضم عدداً من العاملين يقل عن ٢٥٠ شخصاً وتقل عائداتها السنوية عن ٥٠ مليون يورو، أو لا تتجاوز ميزانيتها السنوية ٤٣ مليون يورو.

(33) انظر: European Commission, Enterprise and Industry, Small Business Act for Europe، على الرابط: <http://ec.europa.eu/enterprise/policies/sme/small-business-act/>

(34) انظر: http://europa.eu/rapid/press-release_IP-11-1386_en.htm?locale=en

(35) انظر: http://ec.europa.eu/internal_market/consultations/2013/single-member-private-companies/. انتهت المشاورات التي استهدفت السلطات الوطنية والشركات والمؤثّقين والمحامين والجامعات ومنظمات الأعمال التجارية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الرسالة الصادرة مؤخراً عن المفوضية الأوروبية بشأن "ملاءمة اللوائح التنظيمية وأدائها: النتائج والخطوات التالية" تشمل اقتراح سحب المقترح القائم بشأن الشركة الأوروبية الخاصة، حيث أن المفوضية تدرس تقديم مقترح جديد. انظر COM(2013) 685 final على الرابط: http://ec.europa.eu/commission_2010-2014/president/news/archives/2013/10/pdf/20131002-refit_en.pdf

١٥ - وعلى غرار الاتحاد الأوروبي، تسعى رابطة أمم جنوب شرق آسيا (رابطة آسيان) جاهدة للترويج لسياسات عامة مواتية لنشاط المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. فقد اعتمدت رابطة آسيان مخطط سياسة عامة لتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة (٢٠٠٤-٢٠١٤)، يهيئ إطاراً للإسراع بوتيرة تطور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. ويدعم المخطط، من بين جملة أمور، تبسيط إجراءات تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والضبط الدقيق لأطر السياسات العامة والأطر التنظيمية. وتعزز خطة العمل الاستراتيجية (٢٠١٠-٢٠١٥)، التي تستند إلى المخطط، إنشاء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وعملها في منطقة آسيان. وقد وضعت برامج إقليمية وآليات لتعزيز القدرة على الوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات ونشر الممارسات الفضلى (على سبيل المثال، عبر الربط بين جميع البوابات الشبكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة) لهذا الغرض. كما تشمل خطة العمل الاستراتيجية نشاط فريق آسيان العامل المعني بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يسعى إلى ضمان النهوض بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة.

١٦ - وتهدف مبادرة تيسير المعاملات التجارية التابعة لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، والتي أطلقت في عام ٢٠٠٩، إلى تحقيق تحسُّن بمقدار ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ على صعيد الأهداف التي وُضعت في خمسة مجالات رئيسية من مجالات المعاملات التجارية، ومن بينها بدء الأعمال التجارية. وينصب التركيز في هذا المجال على عدد الإجراءات اللازمة لبدء عمل تجاري، والوقت والتكلفة اللازمين لذلك، وكذا الحد الأدنى المشترك لرأس المال المدفوع. وفي الفترة بين العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٢، حققت رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أكبر قدر من التحسن في مجال بدء الأعمال التجارية. وتشمل مبادرة تيسير المعاملات التجارية برامج لبناء القدرات لمساعدة الاقتصادات الأعضاء في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في جهودها. وتُصاغ هذه البرامج في صورة حلقات دراسية وحلقات عمل، وكذا في صورة مشورة تقنية مُعدَّة حسب الطلب.^(٣٦)

١٧ - وقد اعتمدت السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي مؤخرًا مشروع استراتيجية سياسية إقليمية لتطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (آب/أغسطس ٢٠١٣)^(٣٧) لزيادة انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. ومن بين المواضيع التي يتناولها المشروع: تشجيع قيام بيئة مواتية لعمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة،

(36) APEC's Ease of Doing Business — Interim Assessment 2009-2012, 2013/SOM3/EC/006

(37) انظر نشرة السوق المشتركة: e-COMESA Newsletter, Issue 387, 31 August 2013، المتاحة (بالإنكليزية)

على الرابط: www.comesa.int/attachments/article/865/ecomesa%20newsletter_387.pdf

وتطوير البنية التحتية المرتبطة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز القدرات التكنولوجية والإنتاجية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وكان من بين الحلول التي نوقشت إنشاء صندوق لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المستويين الإقليمي والقطري، وتخصيص نسبة دنيا من جميع المشتريات العامة في الدول الأعضاء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما وضعت السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي نظاماً مبسّطاً للتجارة⁽³⁸⁾ تشجّع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على استغلاله عند اضطلاعها بالتجارة عبر الحدود في المنطقة. وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، فإن المعلومات المتاحة للأمانة تشير إلى أن السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي تدعم مشروع عدّة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (بالاشتراك مع مجموعة البنك الدولي وشركاء آخرين)، الذي يستهدف تشجيع نمو الأعمال التجارية الصغيرة وتوفير عدد من الأدلة العملية لهذه الأعمال التجارية في زامبيا.

١٨ - وفي الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، يتناول بروتوكول التمويل والاستثمار دور المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في التعاون الاقتصادي. وفي عام ٢٠١٢، اعتمدت الجماعة الإطار السياسي للتنمية الصناعية. وتبيّن المعلومات المتاحة للأمانة إلى أن الإطار يقرّ بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوصفها العمود الفقري لمعظم اقتصادات الجماعة ويشير إلى أنّ تعزيز الدعم المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هو أحد أهم مجالات التدخل. ويشدّد الإطار على أهمية اتباع نهج إقليمي إزاء تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل تيسير إمكانية وصولها للسوق وللمعلومات الصناعية ومشاركتها في مبادرات تعزيز الصادرات، ضمن أمور أخرى. وتشمل بعض الإجراءات المحدّدة المشار إليها للوصول لهذه الأهداف استحداث بوابة شبكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنظيم سلسلة من الاجتماعات بين المشترين والبائعين لتعزيز الصلات فيما بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة.

١٩ - وفي وثيقة الإطار الصادرة عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا⁽³⁹⁾ التابعة للاتحاد الأفريقي، تعهد القادة الأفارقة بالقضاء على الفقر في بلدانهم، وكانت بعض الأهداف التي

(38) يهدف نظام التجارة المبسّط إلى تبسيط عملية تخليص البضائع في مجملها، فيما يخص البضائع المزروعة أو المنتجة بالكامل في منطقة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، لأصحاب التجارة الصغيرة والمتوسطة الحجم، عبر استحداث شهادة منشأ مبسّطة ومستند جمركي مبسّط وقائمة مشتركة بالبضائع التي تسري عليها هذه الإجراءات المبسّطة. وللحصول على مزيد من المعلومات انظر الرابط:

www.cbtcamesa.com/str.php

(39) الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا هي الإطار الاجتماعي الاقتصادي للاتحاد الأفريقي لأغراض التنمية، وقد أنشئت في عام ٢٠٠١.

أعرب عنها في التعهد تتمثل في زيادة توافر الموارد المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة،^(٤٠) الأمر الذي يتسق مع معاهدة الاتحاد الأفريقي التي أنشئت بموجبه الجماعة الاقتصادية (١٩٩١)،^(٤١) والتي تنص على أن التنمية الصناعية سوف تتحقق جزئياً عبر "ضمان تشجيع الصناعات الصغيرة النطاق بهدف تعزيز إيجاد فرص العمل في الدول الأعضاء".

٢٠- ويبدو أن منظمة الدول الأمريكية تركّز تركيزاً أكبر على تقديم المساعدة التقنية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في مجالات مختارة مثل تشجيع تنظيم المشاريع وتعزيز التنافسية.^(٤٢) فعلى سبيل المثال، استهلت منظمة الدول الأمريكية في عام ٢٠١٢، بالاشتراك مع الولايات المتحدة وشركاء مؤسسين آخرين، مشروعاً لتأسيس مراكز لتطوير الأعمال التجارية الصغيرة في خمس من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية.^(٤٣) ويهدف المشروع إلى الإسهام في تطوير المؤسسات التي تقوم بدعم المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والتي تقدّم المشورة الطويلة الأمد والتدريب للأعمال التجارية الجديدة. كما تدعم منظمة الدول الأمريكية أيضاً منتدى الحوار الرفيع المستوى بين السلطات المسؤولة عن التجارة وعن المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وهو منتدى للحوار بشأن السياسات العامة بين السلطات الرفيعة المستوى في الدول الأعضاء لتبادل الممارسات الفضلى والدروس المستفادة لتعزيز اعتماد سياسات عامة تشجّع القدرات التنافسية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في فرص التجارة الدولية. وتركّز مبادرات أخرى على تشجيع تدويل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مع التركيز على المنشآت المملوكة لنساء ولفئات ضعيفة. ويُعدُّ مشروع شبكة الأعمال التجارية المملوكة لنساء أمريكا الوسطى من بين هذه المبادرات. وهو يقوم على تيسير نقل الخبرات والمعارف من أصحاب المنشآت الناجحين إلى المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي لديها إمكانية المشاركة في سلاسل القيمة، ويساعد على الربط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتولاها نساء وبين كبار مشتري المنتجات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم منظمة الدول الأمريكية برامج تدريبية

(40) انظر: The New Partnership for Africa's Development (NEPAD), 2001 متاح (بالإنكليزية) على الرابط: [www.nepad.org/system/files/NEPADFramework_\(English\).pdf](http://www.nepad.org/system/files/NEPADFramework_(English).pdf)

(41) تسعى المعاهدة إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية على ست مراحل تنتهي بسوق أفريقية مشتركة بالاستعانة بالجموعات الاقتصادية الإقليمية كلبنات أساسية. والمعاهدة سارية منذ عام ١٩٩٤. انظر: www.au.int/en/about/nutshell

(42) انظر، مع ذلك، الحاشية رقم ١٠١ أدناه.

(43) الدول الخمس التي يستهدفها المشروع هي بربادوس وبليز وجامايكا ودومينيكا وسانت لوسيا. انظر على سبيل المثال: www.carib-export.com/2013/03/small-business-development-centres-to-open-across-the-region/ وأيضاً: www.state.gov/r/pa/prs/ps/2012/02/184639.htm

للأعمال التجارية الصغيرة، بما في ذلك برامج دراسية عبر الإنترنت، علاوة على حلقات عمل حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تستهدف أصحاب الأعمال الصغيرة والمسؤولين الحكوميين.

٢١- وتلتزم الجامعة العربية بتقديم الدعم المالي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة عبر حساب خاص أنشئ في أعقاب القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى (الكويت، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)، ويديره الصندوق العربي للإئتماء الاقتصادي والاجتماعي. ويوفّر الحساب التمويل للمؤسسات الوسيطة، التي تقوم بعد ذلك بتوزيع الأموال على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في بلدانها. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان هناك ١٦ بلداً عربياً يشارك في الحساب (إضافة إلى الصندوق العربي).^(٤٤)

٢٢- وتقدم الدعم المالي للأعمال التجارية الصغيرة هو أيضاً الغرض من مرفق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي أنشئ بموجب الشراكة الشرقية بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة مختارة من بلدان أوروبا الشرقية. ويجمع المرفق مخصّصات من المؤسسات المالية كالمصرف الأوروبي للاستثمار والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ومؤسسة ائتمان إعادة الإعمار لوسطاء ماليين يقومون بإعادة إقراضها للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. كما يقدّم المرفق المساعدة التقنية للمنشآت (بفضل منحة من الاتحاد الأوروبي)، ويهدف، استناداً إلى مجموعة تشريعات الجماعة الأوروبية بشأن المنشآت الصغيرة والمتوسطة (كقانون الأعمال التجارية الصغيرة)، إلى دعم البلدان الشريكة في إصلاحاتها التشريعية والسياسية في مجال المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(٤٥)

باء- المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية

١- مقدّمة

٢٣- في السنوات الأخيرة، ونظراً للتعدّلات الهيكلية التي تقتضيها البيئة الاقتصادية المتغيرة وعواقب الأزمة الاقتصادية العالمية، شاركت المنظمات الدولية الحكومات الوطنية في الإقرار

(44) تساهم الدول التالية في الحساب: الأردن، البحرين، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، عُمان، فلسطين، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

(45) تضم الشراكة الشرقية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٩، البلدان التالية: أرمينيا، أذربيجان، أوكرانيا، بيلاروس، جمهورية مولدوفا، جورجيا. ويمكن العثور على معلومات بشأن إنشاء الشراكة على الرابط:

http://ec.europa.eu/world/enp/docs/2012_enp_pack/e_pship_roadmap_en.pdf. كما يمكن العثور على معلومات

بشأن مرفق المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الرابطين: www.easternpartnership.org/content/eastern-partnership.

www.enpi-info.eu/maineast.php?id=547&id_type=10 funds%20

بأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وقد تمحور هذا التسليم حول الدور الرئيسي لهذه المنشآت في الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وتعزيز رفاه عدّة شرائح سكانية، بما في ذلك الفئات الأضعف، مثل النساء والشباب، وسكان البلدان النامية.

٢٤- ففي عام ٢٠١٢، على سبيل المثال، أهاب قراران للجمعية العامة للأمم المتحدة بالحكومات والمنظمات الدولية أن تدعم تطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة: القرار ٢٨٨/٦٦، الذي يقر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر الفقرة ٤ أعلاه)،^(٤٦) والقرار ٦٧/٢٠٢، الذي يركّز على إسهام تنظيم المشاريع في التنمية المستدامة. ويدعو هذا القرار الأخير إلى إيجاد بيئة مواتية لأصحاب المشاريع، بما في ذلك المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، من خلال التصدي للمعوقات القانونية والاجتماعية والتنظيمية التي تحول دون "المشاركة في الاقتصاد على نحو متكافئ وفعال".

٢٥- وعلاوة على ذلك، شدّد في إطار السنة الدولية للتعاونيات ٢٠١٢، التي احتفل بها تحت رعاية إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، على إسهام التعاونيات في التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. فدور التعاونيات لا يقتصر على تحسين تنافسية السوق وتحقيق استقرار الاقتصاد (ولا سيما في قطاعات مثل قطاع الزراعة، تكون فيها الأسعار كثيرة التقلب) والإسهام في توزيع الدخل على نحو أكثر إنصافاً،^(٤٧) فهي تمثّل أيضاً نموذجاً للمنشآت التجارية في المناطق التي لا يستطيع فيها القطاع العام أن يلبي احتياجات السكان.^(٤٨) ففي الهند، على سبيل المثال، حيث تبلغ نسبة النساء من العاملين في القطاع غير النظامي ٩٤ في المائة، تقدّم رابطة النساء العاملات لحسابهن الخاص خدمات لبناء القدرات والتسويق وتطوير الأعمال التجارية والاستشارات والبحث والنشر.^(٤٩) وعلاوة على ذلك، بوسع التعاونيات، باعتبارها مؤسسات منشأة قانونياً تتمتع بالاعتراف القانوني والحماية القانونية، أن تمثّل خياراً لإضفاء الطابع النظامي على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة غير النظامية.^(٥٠) فقد أشار

(46) انظر أعلاه الحاشية رقم ٤.

(47) انظر الفقرة ١٦ من الوثيقة A/68/168.

(48) على سبيل المثال، تتولى التعاونيات الزراعية دوراً حاسماً في تحسين الأمن الغذائي، بالنظر إلى أنّ ٧٠ في المائة من الجوعى يعيشون في المناطق الريفية (انظر الفقرة ١٧ من الوثيقة A/68/168)، أمّا الفجوات الحرجة الناشئة عن الركود الاقتصادي فتسدّها التعاونيات الاجتماعية التي توفر أنشطة الرعاية الاجتماعية وتيسّر كذلك الإدماج المهني للفقراء والمحرومين (انظر الفقرتين ٥ و ١٧ من الوثيقة A/68/168).

(49) انظر الفقرة ٢٥ من الوثيقة A/68/168.

(50) S. Mshiu, The Cooperative Enterprise as a Practical Option for the Formalization of Informal Economy, 2010 (متاح بالإنكليزية) على الرابط:
www.businessenvironment.org/dyn/be/docs/200/2.2.2_Cooperative_Practical_Option_Informal_Econ.pdf

الأمين العام في تقريره للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاحتفال بالسنة الدولية للتعاونيات إلى أمور منها أن الجمعية العامة قد تودُّ أن تدعو الحكومات والمنظمات الدولية، بالتشارك مع التعاونيات، إلى "تحديد الاستراتيجيات الرامية إلى إيجاد بيئة داعمة من خلال إنشاء أو تحسين الأطر التشريعية الوطنية لدعم نمو التعاونيات".^(٥١)

٢- إضفاء الطابع النظامي على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

٢٦- يعتبر العديد من المنظمات الدولية التي تروج لتنظيم المشاريع الطابع غير النظامي للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة مشكلة هامة تواجه النمو الاقتصادي للبلدان. وكما لاحظت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فإن "استقدام المزيد من المنشآت إلى الاقتصاد النظامي على المدى الطويل" من شأنه أن يوفر مزيداً من فرص العمل المستدامة، ويزيد من الاستثمار، ويوسع من قاعدة دافعي الضرائب (بما يتيح خفض معدلات الضريبة)، ويسرّ إبرام الصفقات، ويحسن إمكانية الوصول لخدمات الأعمال والموارد الإنتاجية من قبيل رأس المال والأرض، ضمن جملة أمور أخرى.^(٥٢) ولكن لا يبدو أن ما تضطلع به المنظمات الدولية من مبادرات ومشاريع يركّز على المساعدة في استحداث نماذج تشريعية جديدة من شأنها تيسير إنشاء المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وعملها في الاقتصاد النظامي.^(٥٣) فالاهتمام يبدو مُنصباً أساساً على الحد من المعوقات القائمة التي تمثل قيوداً على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بافتراض أن الحد منها سيعزز من اكتسابها للطابع النظامي في الأمد المتوسط والطويل.^(٥٤) وتشمل هذه المعوقات الأعباء التنظيمية والاقتصادية والإدارية، والرسوم والمتطلبات المالية، والفساد، والعوامل الاجتماعية الثقافية، وتدني مستوى الخدمات المتاحة للأعمال.^(٥٥)

(51) انظر الفقرة ٨٠ (ب) من الوثيقة A/68/168.

(52) OECD, Removing Barriers to Formalisation, in OECD Promoting Pro-Poor Growth: Policy Guidance for Donors, 2007, page 76. متاح (بالإنكليزية) على الرابط: <http://dx.doi.org/10.1787/9789264024786-en>.

(53) يمكن أن يُشار إلى تجربة رابطة المحامين الأمريكية، وهي منظمة وطنية في الولايات المتحدة، كاستثناء من ذلك. فرابطة المحامين الأمريكية "تشارك" في مشروعات إصلاح القوانين المتعلقة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة عبر نشر قانون نموذجي للشركات ذات المسؤولية المحدودة. ويقدم القانون النموذجي إرشادات لتحليل المسائل التي تكتنف صياغة تشريع بشأن الشركات ذات المسؤولية المحدودة وحل هذه المسائل. وبالرغم من التكاليف المرتفعة لهذه المشاركة، فإن أعضاء رابطة المحامين يميلون إلى إيلاء أهمية كبيرة لهذه الخدمة، لأسباب منها ما يعود به سن القوانين الجديدة عليهم من سمعة طيبة.

(54) المرجع المذكورة في الحاشية رقم ٥٢ أعلاه، الصفحة ٧٧.

(55) المرجع نفسه، الصفحة ٧٥ وما يليها.

٢٧- وعلى سبيل المثال، نفذت منظمة العمل الدولية في الفترة الممتدة بين العامين ٢٠٠٨-٢٠١٢ برنامجاً بحثياً للأغراض العملية، بالاشتراك مع الهند^(٥٦) وبوركينا فاسو،^(٥٧) لتقييم مدى إمكانية كون زيادة فرص الحصول على التمويل من خلال توفير الخدمات المالية وغير المالية عاملاً محفزاً لاكتساب الطابع النظامي. وأكدت النتائج، رغم اقتصرها على أنشطة مؤسسي التمويل البالغ الصغر اللتين تعاونتا مع منظمة العمل الدولية، أن القدرة على الوصول لمزايا من قبيل برامج الضمان الاجتماعي الحكومية أو الخدمات المصرفية تمثل، بالرغم من أن جني ثمار اكتساب الطابع النظامي يستغرق وقتاً،^(٥٨) حافزاً رئيسياً للأعمال التجارية الصغيرة على الانضمام للاقتصاد النظامي. كما خلصت الدراسة إلى أن إضفاء الطابع النظامي له دور محوري في تحسين الممارسات التجارية وأن أنشطة التدريب والتوعية يمكن أن تفضي إلى تغيير موقف الأعمال التجارية الصغيرة إزاء اكتساب الطابع النظامي.

٢٨- ويرمي عدد من مبادرات البنك الدولي أيضاً إلى التوصل إلى فهم أفضل للعوامل التي تنفر الأعمال التجارية غير النظامية من اكتساب الطابع النظامي أو تمنعها من ذلك. والتسجيل والحوافز الضريبية يشكّلان موضوعاً فرعياً يتناوله البنك، وكذا توافر الخدمات المصرفية والتمويل على مستويات متعددة. وكثيراً ما يوصف "التأسيس القانوني" (التسجيل) بأنه "قرار"، ومما يوحي بأن مسألة وجود الاقتصادات غير النظامية هي خيار يؤخذ به لا مؤشر على قصور في التطور الاقتصادي، وبأن العوامل الأخرى من قبيل الحوافز الضريبية هي متغيرات تحفز على الدخول في الاقتصاد النظامي. ويُعتقد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تأخذ العوامل الأخرى المتعلقة بالاقتصاد الكلي، كالفساد أو البيئة العامة للأعمال التجارية، على محمل الجد عند اتخاذها لتلك القرارات. وعلى سبيل المثال، فقد أشارت تجربة ميدانية أُجريت في سري لانكا في عام ٢٠١٢ إلى أن معظم الشركات "تمتنع عن اكتساب الطابع النظامي امتناعاً محسوباً"^(٥٩) لأنها لا ترى ما يكفي من المزايا في ذلك. ومع ذلك، فقد أشارت النتائج

(56) ILO and Mannheim University, Microfinance for Decent Work — Microfinance and Formalisation of Enterprises in the Informal Sector: Awareness raising campaign and BDS for the formalisation and strengthening of growth-oriented enterprises, 2012

(57) ILO, Université de Mannheim, La Microfinance et le travail décent, La formalisation des entreprises de l'informel: Une étude d'impact sur la Formation et Sensibilisation à la formalisation des entreprises du secteur informel — RCPB au Burkina Faso, 2012

(58) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٥٦ أعلاه، الصفحتان ٤٥ و ٤٦.

(59) S. de Mel, D. McKenzie, C. Woodruff, Do informal firms want to formalise and does it help them if they do so?, Finance & PSD Impact, March 2012, Issue 17, page 2

أيضاً إلى أن "زيادة متواضعة نسبياً في صافي المزايا التي تحصل عليها الشركات يمكن أن تزيد من معدّل سعيها إلى اكتساب صفة نظامية بدرجة كبيرة".^(٦٠)

٢٩- ولجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع^(٦١) هي منتدى للجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة التي تدعم نمو القطاع الخاص في البلدان النامية. واستناداً إلى الخبرات العملية لأعضاء تلك اللجنة^(٦٢) وإلى البحوث، توفر اللجنة المعارف وتضع الإرشادات بشأن الممارسات الجيدة في عدد من مجالات تنمية القطاع الخاص. وتسلّط اللجنة أيضاً، في توصياتها للجهات المانحة ولو كالات التنمية بشأن الطريقة التي يمكنها أن تؤثر بها في الإصلاحات المتعلقة بإضفاء الطابع النظامي، على أهمية استحداث تدابير تعزّز من مزايا اكتساب الطابع النظامي.^(٦٣)

٣- المعوقات الاقتصادية: تيسير إمكانية الحصول على التمويل

٣٠- يهدف العديد من المشاريع والمبادرات التي تضطلع بها المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية إلى تحسين فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل. فقد أطلقت الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية عدّة منصات تعاونية، موجهة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة، النظامية منها وغير النظامية، بهدف "تهيئة سبل جديدة للجمع بين الموارد لتعزيز تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتطويرها". كما قامت الشراكة، بالتعاون مع مجموعة العشرين، بوضع مبادرات لدعم السياسات العامة مثل برنامج مجموعة العشرين للتعليم من الأقران، الذي تقوم البلدان من خلاله بدعم بعضها البعض في تعزيز فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل.^(٦٤) ويتعهد منتدى تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي افتتح في نيسان/أبريل ٢٠١٢ بقيادة مؤسسة التمويل الدولية، منصة على شبكة الإنترنت تحتوي على روابط لوثائق رئيسية من الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية وغيرها من المؤسسات، ويرعى تبادل المعارف. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أطلقت الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية أيضاً مرفقاً مركزياً لتمويل المشاريع النسائية. وبدأت مبادرة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة كمنصة تعاونية للتمويل وبناء

(60) المرجع نفسه.

(61) انظر: www.enterprise-development.org/.

(62) يبلغ عدد أعضاء اللجنة بتاريخ إعداد هذه الوثيقة ٢٤ عضواً، والمعلومات بشأن ذلك متاحة (بالإنكليزية) على الرابط: www.enterprise-development.org/page/agencies-contacts.

(63) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٢٥ أعلاه، الصفحة ٤.

(64) المرجع المذكور في الحاشية رقم ١٢ أعلاه، الصفحة ١٦.

القدرات لتوفير الدعم على المستوى المؤسسي،^(٦٥) بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية، ووزارة التنمية الدولية البريطانية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وسوف تدعم المبادرة تقاسم المخاطر وغيره من أدوات التمويل المختلط لتشجيع نمو الخدمات المالية القابلة للقياس والمستدامة التي تُقدّم لهذا القطاع.^(٦٦) غير أن إضفاء الطابع النظامي على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ليس من بين الأهداف المباشرة لأي من هذه المبادرات.

٣١- وبالإضافة إلى اضطلاع مؤسسة التمويل الدولية بدور قيادي في عدد من مبادرات الشراكة العالمية لتعميم الخدمات المالية، فإنّها تدعم^(٦٧) الإصلاحات التشريعية الرامية إلى تعزيز فرص المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الوصول للتمويل في عدّة مناطق؛ وينصب تركيزها على ما يتعلق بالتأجير والمعاملات المضمونة ومكاتب الإقراض الائتماني. ففي مجال الإقراض المضمون، على سبيل المثال، تسدي مؤسسة التمويل الدولية المشورة بشأن التحسينات المدخلة على القوانين ذات الصلة، والتي كثيراً ما تكون مستوحاة من نصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن المصالح الضمانية،^(٦٨) وإنشاء نظم حديثة لسجلات الضمانات الرهنية.^(٦٩) ففي الصين، أسفرت الإصلاحات التي أُجريت في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ عن حصول ما يزيد عن ٧٠ ٠٠٠ من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على قروض؛ وفي فييت نام، حيث استُهلّت الإصلاحات في عام ٢٠١٢، قُدّر عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي حصلت على قروض بنحو ٥٤ ٠٠٠ منشأة.^(٧٠)

٣٢- وتدير مؤسسة التمويل الدولية أيضاً عدّة برامج تهدف إلى زيادة وتحسين توافر رأس المال للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما يشمل دعم التمويل البالغ الصغر، واستحداث حلول مبتكرة لسداد مدفوعات التجزئة، وتمويل النماذج المصرفية المبتكرة التي تستهدف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وعلاوة على ذلك، فإن مؤسسة التمويل الدولية واحدة

(65) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(66) المرجع نفسه.

(67) انظر: IFC and small and medium enterprises, factsheet، على الرابط: www.ifc.org/wps/wcm/connect/967d26804b7eee0986a5c6bbd578891b/IFC-SME-Factsheet2012.pdf?MOD=AJPERES

(68) على سبيل المثال، دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة: الملحق المتعلّق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية (٢٠١٠) ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة (٢٠٠٧).

(69) انظر: <http://smefinanceforum.org/post/ifc-and-partners-support-secured-lending-reforms-to-boost-financing-for-small-businesses-in-lat>

(70) انظر: A. A. de la Campa, Secured Transactions and Collateral Registries Program Access to Finance، IFC, power point presentation, 2013، متاح (بالإنكليزية) على الرابط: www.iamericas.org/en/programs-sp-998874089/secured-transaction-reform

من المؤسسات التي تنشط بوجه خاص في مجال تعزيز فرص حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء على التمويل. وتساعد مؤسسة التمويل الدولية المصارف في العديد من البلدان على تلبية احتياجات النساء منظمات المشاريع بصورة أفضل، فوفقاً للبيانات المقدّمة في عام ٢٠١١، حصل ما يربو على ٢ ٢٠٠ امرأة من منظمات المشاريع على المساعدة من خلال هذه التدخلات.^(٧١)

٣٣- وتدير منظمة دولية أخرى، ألا وهي مصرف التنمية الأفريقي، "برنامج منظمات المشاريع لتحقيق النمو" في كينيا (٢٠٠٦) والكاميرون (٢٠٠٧)، ويوفّر هذا البرنامج مرفقاً يقدم للنساء منظمات المشاريع كفالات جزئية وبرامج لبناء القدرات. وقد درّب البرنامج ما يزيد على ٦٠٠ امرأة من منظمات المشاريع، ووسّع نطاقه ليشمل تنزانيا وزامبيا.^(٧٢) وفي سياق الشراكة بين وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية والمؤسسات المالية في كينيا، استحدث أحد البنوك "قرض غريس"، وهو مصمّم خصيصاً لفرادى النساء صاحبات المنشآت ولجماعات الأعمال التجارية النسائية لتلبية احتياجات التوسّع في رأس المال العامل أو في حجم العمل.^(٧٣)

٣٤- وعلى المستوى العالمي، تبذل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي جهوداً لإزالة المعوقات الاقتصادية، إذ استحدثت "لوحة تسجيل نتائج" لجمع البيانات بشأن تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. بما يتيح الوصول لفهم أفضل لاحتياجاتها التمويلية. والهدف من ذلك هو تزويد الممولين والحكومات والأعمال التجارية الصغيرة بمعلومات ذات صلة لمساعدة الأعمال التجارية على النمو ومساعدة الحكومات في رصد آثار الإصلاحات المالية على قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنظمي المشاريع للحصول على التمويل.

٣٥- وقد وضع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية عدّة برامج لمساعدة المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المنخفض التكلفة. وقد صمّم بعض هذه البرامج لمجموعات محددة من منظمي المشاريع الصغرى (فمثلاً، يهدف برنامج "يوث ستارت" (YouthStart) إلى زيادة إمكانية حصول ٢٠٠ ٠٠٠ شاب على الخدمات المالية وغير المالية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) أو لخدمة أغراض محدّدة (مثل برنامج "كلين ستارت" (Cleanstart)، الذي يعمل على مساعدة الأسر المعيشية الفقيرة ومنظمي المشاريع الصغرى في الحصول على التمويل لأغراض الطاقة النظيفة المنخفضة التكلفة).

(71) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٢٦ أعلاه، الصفحة ٥٦.

(72) المرجع نفسه.

(73) المرجع نفسه.

٣٦- وقد أنشأت وكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف برنامج الاستثمار الصغير، الذي صُمم خصيصاً للمستثمرين الصغار والمتوسطين الذين يستثمرون في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تكفل الوكالة التأمين ضد المخاطر السياسية للمؤسسات المالية التي تقوم بعد ذلك بإقراض الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة عبر المؤسسات المحلية التابعة لها.^(٧٤) وتدعم الوكالة، عن طريق برنامج الاستثمار الصغير، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان بما في ذلك البلدان التي تشهد نزاعاً والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع.^(٧٥)

٤- المعوقات التنظيمية والإدارية

٣٧- لاحظت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن "الأعباء التنظيمية (وإدارية) يكون لها تأثير تراكمي قوي على بيئة الأعمال التجارية".^(٧٦) وتشمل هذه الأعباء التشريع الرديء، والشكليات المفرطة، والافتقار إلى الكفاءة/تأخير القرارات، والافتقار لإمكانية الوصول للخدمات، والعراقيل البيروقراطية، وإساءة استغلال السلطة. وتنتج هذه الأعباء عن عدد من المشكلات، بما في ذلك الافتقار إلى القدرات، والمركزية المفرطة للسلطة، وانعدام الثقة في القطاع الخاص، والفساد.^(٧٧)

٣٨- وهناك العديد من الجهات المانحة والمنظمات الدولية التي تساعد البلدان النامية على تحسين لوائحها التنظيمية، مع التركيز على تعزيز قدرات الحكومة في مجال صنع السياسات العامة من جهة وتطوير قدرات المتأثرين باللوائح التنظيمية على الدعوة لتغييرها من جهة أخرى.^(٧٨) وعلى سبيل المثال، كانت وزارة التنمية الدولية البريطانية حتى عام ٢٠٠٧ تموّل برنامجاً لتعزيز القدرات التنظيمية للحكومة في أوغندا، بهدف تحسين البيئة التنظيمية من أجل تحقيق نمو الأعمال التجارية. وبالرغم من أن المشروع لم يكن يستهدف المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالتحديد، فقد اشتمل على إصلاحات للوائح التنظيمية التي استبينت بوصفها تشكل عبئاً على كاهل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(٧٩) وبرنامج تعزيز بيئة الأعمال التجارية في تنزانيا، الذي أُطلق في عام ٢٠٠٣ بدعم من أربع جهات مانحة

(74) MIGA, Small Investment Program، متاح (بالإنكليزية) على الرابط: www.miga.org/documents/SIP.pdf.

(75) انظر: MIGA, Annual Report 2013. وقد استهدف البرنامج البلدان التالية: أفغانستان، أنغولا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، كوت ديفوار، ليبيا.

(76) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٥٢ أعلاه، الصفحة ٧٧.

(77) المرجع نفسه.

(78) USAID, Removing barriers to formalization: the case for reform and emerging best practice, 2005, page 26

(79) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

ثنائية (منها وزارة التنمية الدولية البريطانية) وجهة مانحة واحدة متعددة الأطراف،^(٨٠) وهو الآن في مرحلته الثانية، يهدف، من بين جملة أمور، إلى إدخال إصلاحات لتخفيف المعوقات الإجرائية والإدارية.^(٨١) ومن بين المبادئ الرئيسية لهذه الإصلاحات الفصل بين تسجيل الأعمال التجارية وتنظيم عملها وإدارة العائدات (كالضرائب وتحصيل الرسوم، إلخ) كأهداف متوخَّاة. ومؤخراً، بدأت وزارة التنمية الدولية البريطانية، بالاشتراك مع مؤسسة التمويل الدولية والاتحاد الأوروبي، مشروعاً لتبسيط اللوائح البلدية المنظمة لعمل المنشآت الصغيرة وتوحيد هذه اللوائح في بنغلاديش بهدف وضع إجراءات أكثر شفافية يمكن للمنشآت من خلالها التواصل مع الحكومة.^(٨٢) وتعاون مؤسسة التمويل الدولية مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في بيلاروس لتطوير بيئة مواتية للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك العديد من الأنشطة للمساهمة في الحد من الأعباء التنظيمية المرتبطة بالتصاريح، والتراخيص، وغير ذلك من الإجراءات الإدارية.^(٨٣)

٣٩- ومنذ العقد الأخير، يساعد البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية البلدان في عدّة مناطق على إنشاء بوابات مرجعية واحدة لخدمات الأعمال من أجل تبسيط إجراءات تأسيس الأعمال التجارية الجديدة وتقليل عبء عملية تسجيل الأعمال التجارية. وكان بين البلدان التي تلقت دعماً في هذا المجال ليسوتو، وقد أسفر الإصلاح عن إنشاء بوابة مرجعية واحدة لخدمات تأسيس الشركات وعن إلغاء اشتراط حد أدنى لرأس المال المدفوع واشتراط توثيق مستندات تأسيس الشركة.^(٨٤) ومن بين البلدان الأخرى التي تلقت دعماً مشابهاً ألبانيا وإندونيسيا وأوكرانيا وبوركينا فاسو. وفي كل من هذه البلدان، اقترن إنشاء البوابة المرجعية الواحدة بتبسيط الإجراءات الإدارية مثل: إلغاء اشتراط حد أدنى لرأس المال لتسجيل الشركة واشتراط توثيق مستندات التأسيس (أوكرانيا)؛ واستحداث عملية طلب تسجيل مبسّطة تسمح لمقدم طلب التسجيل أن يحصل في الوقت نفسه على الترخيص التجاري وشهادة تسجيل العمل التجاري (إندونيسيا)؛^(٨٥) وجعل توثيق

(80) الجهات المانحة الثنائية الأخرى هي: الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، والسفارة الملكية الهولندية. والبنك الدولي هو الجهة المانحة المتعددة الأطراف.

(81) انظر على سبيل المثال الخطة الخمسية للتنمية في تنزانيا ٢٠١١/٢٠١٢ - ٢٠١٥/٢٠١٦، المتاحة (بالإنكليزية) على الرابط: www.tanzania.go.tz/pdf/FYDP-2012-07-26.pdf.

(82) انظر: <http://archive.thedailystar.net/newDesign/news-details.php?nid=224296>.

(83) انظر: www.usaid.gov/where-we-work/europe-and-eurasia/belarus/private-sector-development-and-entrepreneurship.

(84) World Bank, Doing Business 2013, page 139

(85) World Bank, Doing Business 2012, page 70

التسجيل اختياريًا (ألبانيا)؛ وإتاحة نشر اسم الشركات الناشئة مباشرة على الموقع الشبكي لبوابة المرجعية الواحدة، مما يخفف من تكلفة التسجيل وييسر عملية تسجيل الضرائب (بور كينا فاسو).^(٨٦)

٤٠ - وقد وضع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) برنامجاً يهدف إلى تيسير إضفاء الطابع النظامي على المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال أتمتة الإجراءات الإدارية. ولا يتيح البرنامج للحكومات تحسين تنظيم المعالجة الداخلية داخل الإدارات المعنية وفيما بينها (باستخدام أدوات الحكومة الإلكترونية) فحسب، وإنما يشتمل كذلك على منهجية لتبسيط تلك الإجراءات. وتتوقع البلدان التي تستخدم هذه اللوائح التنظيمية الإلكترونية أن العملية في مجملها سوف تزيد من تسجيل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(٨٧) ففي السلفادور، على سبيل المثال، يتيح موقع "مي إمبريزا" (MiEmpresa) الشبكي لمنظمي المشاريع أن يتسجلوا لدى عدّة سلطات في الوقت نفسه، ويسرد بالتفصيل الالتزامات التي تقع على كاهل منظمي المشاريع عند الانضمام إلى الاقتصاد النظامي، ويتيح الوصول لمعلومات بشأن المزايا التي يوفرها مقدمو الخدمات من القطاعين العام والخاص، من قبيل القروض والتدريب والتأمين الصحي.^(٨٨)

٥ - المعوقات المتعلقة بالرسوم والمتطلبات المالية

٤١ - في العديد من البلدان النامية، تتأثر المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة سلباً، بصورة غير متناسبة، من اللوائح الضريبية المعقدة، وسوء الإدارة الضريبية، فضلاً عن الرسوم المرتفعة لتسجيل الأعمال التجارية والحصول على التراخيص اللازمة لها. فعلى سبيل المثال، تشير إحدى دراسات البنك الدولي إلى أن الأنظمة الضريبية المفروضة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في أفريقيا كان لها دور محوري في اتخاذ الشركات لقرار العمل بصورة غير نظامية، وأن إعادة تصميم الأنظمة الضريبية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعديل السياسات العامة ذات

. World Bank, Doing Business 2010, page 20 (86)

(87) انظر النشرة الصحفية: "eRegulations system to formalize small businesses in four major Colombian cities" المتاحة (بالإنكليزية) على الرابط: <http://unctad.org/fr/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=248>. ووفقاً لموقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على شبكة الإنترنت بشأن اللوائح التنظيمية الإلكترونية، فإن البلدان المستفيدة من النظام تشتمل على سبيل العد لا الحصر: الأرجنتين وبنن وبوركينا فاسو وفيت نام وكابو فيردي والكاميرون وكولومبيا والمغرب. ولمزيد من المعلومات انظر: www.eregulations.org/

(88) انظر النشرة الصحفية: UNCTAD's eRegistrations system puts entrepreneurs at centre of electronic governance in El Salvador، المتاحة (بالإنكليزية) على الرابط: <http://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=217>

الصلة من شأنه أن "يحد من مثبطات اعتماد ثقافة الامتثال للوائح".^(٨٩) ومن ثم فإن العديد من بلدان أفريقيا قد بسّطت بالفعل أو بدأت تبسيط أنظمتها الضريبية بهدف إيجاد بيئة أفضل للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.^(٩٠) ويدعم مرفق برنامج الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي (FIAS)^(٩١) عدداً من هذه الجهود، مثلما هو الحال في رواندا، حيث قامت الحكومة مؤخراً باستحداث "نظام ضريبي قائم على نسبة مقطوعة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستثمرت كثيراً في مرافق ضريبية متاحة بالاتصال الحاسوبي المباشر لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الامتثال الضريبي".^(٩٢) وفي مالي، استُحدثت مؤخراً أيضاً استمارة موحدة لتقديم الإقرارات الضريبية والسداد فيما يتعلق بضرائب متعددة، وفي جماعة شرق أفريقيا أُطلق برنامج للترويج لموائمة أنظمة الحوافز الضريبية في المنطقة للحيلولة دون التسابق لبلوغ أدنى المستويات الضريبية بسبب التنافس.^(٩٣) وفي السنوات السابقة، كان من بين البلدان الأفريقية التي أدخلت إصلاحات تنطوي على تبسيط أنظمتها الضريبية بوروندي والسنغال وسيراليون وليسوتو. ففي عام ٢٠١١ على سبيل المثال، أسفر مشروع لتبسيط الضرائب في سيراليون بدعم من الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي عن زيادة بنسبة ٤٤ في المائة في تحصيل الضرائب.^(٩٤) وعلى نطاق أوسع، في عام ٢٠١٢، قام مرفق مناخ الاستثمار في أفريقيا فيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بتطبيق "نظام ضريبي جديد يقلل من عبء الامتثال المحاسبي للأعمال التجارية الصغيرة والبالغة الصغر ويخفف العبء الإداري على سلطة الضرائب".^(٩٥)

٤٢ - ونُفذت أيضاً مشاريع تتناول إصلاحات لتبسيط الضريبة للأعمال التجارية الصغيرة في مناطق أخرى. ففي جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، قامت الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بإسداء المشورة في سياق صياغة قانون

(89) R. Stern, J. Loeprick, FIAS Tax Team, World Bank Group, Small Business Taxation: Is this the Key to Formalization? Evidence from Africa and Possible Solutions, 4 September 2007, page 2

(90) L. Corthay, Simplified taxation driving growth of SMEs, 2012، متاحة (بالإنكليزية) على الرابط: www.frontiermarketnetwork.com/article/432-simplified-taxation-driving-growth-of-smes

(91) تدير برنامج الدائرة الاستشارية للاستثمار الأجنبي إدارة المناخ الاستثماري تحت الإشراف المشترك لمؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار المتعددة الأطراف والبنك الدولي. ولمزيد من المعلومات، انظر: www.wbginvestmentclimate.org

(92) انظر: <http://allafrica.com/stories/201310220069.html>

(93) FIAS, 2012 Annual Review, page 35

(94) FIAS, 2011 Annual Review, page 6

(95) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٩٣ أعلاه.

جديد للضرائب، وقد اعتمد القانون ويجري تنفيذه حالياً. وفي أرمينيا، خفّضت التعديلات التي أُجريت على قانون رسوم براءات الاختراع من عبء الامتثال الضريبي الواقع على كاهل المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وأسفر دعم الإصلاح التشريعي في جورجيا في عام ٢٠١٠ عن قانون جديد للضرائب أكثر تجاوباً مع احتياجات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ومؤخراً، عُقدت دورات تدريب للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في مناطق مختلفة لمساعدتها على الامتثال لقانون الضرائب.^(٩٦) وبدأت مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠٠٩ برنامجاً لتبسيط الضرائب على الأعمال التجارية في بيهار بالهند بهدف تقليل ما تتكبده المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من وقت جهد لسداد ضرائبها. وقد أسفر البرنامج في عام ٢٠١٠ عن تشريع جديد استحدث نظاماً ضريبياً قائماً على نسبة مقطوعة، واستُكمل في عام ٢٠١٢ بخيارات موسّعة للسداد بالاتصال الحاسوبي المباشر.^(٩٧) ووفقاً للبنك، فقد شجّعت الإصلاحات العديد من الأعمال التجارية على التسجيل.^(٩٨) وفي أوروغواي، جاء تطبيق نظام لتقديم الإقرارات الضريبية والسداد بالاتصال الحاسوبي المباشر، فيما يتعلق بالضرائب على رؤوس الأموال والقيمة المضافة وعائدات الشركات، وكذلك تحسين مرافق اشتراكات الضمان الاجتماعي بالاتصال الحاسوبي المباشر، ليجعل سداد الضرائب أيسر على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.^(٩٩)

خامساً - الخاتمة

٤٣- إن الاستعراض المقدم أعلاه للعمل الذي قامت به المنظمات الدولية بهدف تعزيز نمو المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتطويرها وإضفاء الطابع النظامي عليها يكشف، رغم عدم شموله لجميع الأعمال المضطلع بها، عن بعض السمات الرئيسية في هذا المجال. فالكثير من تركيز المجتمع الدولي في هذا المجال منصب حتى الآن على الحد من المعوقات الاقتصادية أمام المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وعلى تبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية التي تخضع لها، وعلى الحد من التكاليف التي تتكبدها، وكذا توعيتها بتوافر هذه البرامج. ولئن حظيت هذه الجهود بدرجة معينة من النجاح، فقد أُشير إلى إمكانية تحقيق المزيد لمساعدة المنشآت

(96) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٩٣ أعلاه، الصفحة ٨٢.

(97) انظر: www.ifc.org/wps/wcm/connect/1c0bfe80407f5e5c86af96cdd0ee9c33/.Stories+of+Impact+India+Tax+Simplification+FINAL.pdf?MOD=AJPERES

(98) المرجع نفسه.

(99) المرجع المذكور في الحاشية رقم ٨٤ أعلاه، الصفحة ١٤٤.

الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما يتجاوز الترويج لهذه البرامج وتزويد هذه المنشآت بحوافز مجتمعة، تشمل إمكانية الوصول إلى الفرص المتاحة في الأسواق والحصول على التمويل والاستفادة من برامج بناء القدرات.^(١٠٠)

٤٤ - ومن بين المكونات التي لم تُستكشف بالكامل بعدُ للنهج الشامل للمساعدة في تطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وضعُ نهج معترف به ومنسق دولياً لإيجاد البنية التحتية التشريعية لدعم تطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة وللتعامل معها على النحو الملائم طوال دورة حياتها. وقد شهدت دول فرادى نجاحاً ملحوظاً في وضع نظم كهذه على المستوى المحلي، ولكن لم ينجز إلا القليل على صعيد إنشاء وسيلة لتدويل ذلك النجاح.^(١٠١) ويبدو أن الولاية التي أسندتها اللجنة إلى الفريق العامل الأول، والتي تبدأ بالتسجيل والتأسيس المبسط للأعمال التجارية وتمتد لتشمل مسائل إضافية، هي تكملة طبيعية للعمل الجاري تنفيذه في الوقت الراهن عالمياً وإقليمياً للمساعدة على تطوير المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ونموها.

(100) IFC, Closing the Credit Gap for Formal and Informal MSMEs, 2013, page 25 (100)

(101) على سبيل المثال، درست اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية، وهي هيئة استشارية لمنظمة الدول الأمريكية فيما يتعلق بالشؤون القضائية، في اجتماعها المعقود في آذار/مارس ٢٠١٢، قانوناً نموذجياً بشأن شركات المساهمة المبسطة. وقد استند القانون النموذجي إلى التشريع الكولومبي الذي اعتمد في عام ٢٠٠٨ بشأن شركات المساهمة المبسطة. وقد استعرضت اللجنة بعين القبول القانون النموذجي واعتمدت قراراً (CJI/RES. 188 (LXXX-O/12)) بإرساله إلى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية لينظر فيه حسب الأصول (Annual Report of the Inter-American Juridical Committee to the Forty-Third Regular Session) (of the General Assembly, OEA/Ser. G, CP/doc. 4826/13, 20 February 2013, p.68). ولم يتطرق المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية إلى هذه المسألة بعد.